تحليل جغرافي لأثر التحضر في التركيب النوعي والعمري للسكان الحضر في العراق للمدة (1997 – 2021)

م.م. وديان راسم مسير الشمري

مديرية تربية بابل – وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: الجغرافية البشرية .التحضر. التركيب السكاني

الملخص:

تساعد دراسة التركيب العمري والنوعي للمدينة على فهم اتجاهاتهم العامة وتحديد الامكانات العاملة والتي على ضوئها ترسم سياسة تطوير المدينة. كما أن دراسة التركيب العمري والنوعي، لسكان المدينة توضح الملامح الديمغرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً وتحديد الفئات المنتجة التي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي الافراد. وهدف البحث إلى معرفة أثر التحضر في التركيب السكاني (النوعي والعمري) في المناطق الحضرية في العراق، وإلى معرفة مدى التغير الذي طرأ على ذلك التركيب خلال العقود الماضية والعوامل المؤثرة فيه. وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: تأثير عملية التحضر على التركيب العمري للسكان، حيث تضاعفت أعداد الفئات المعالة (0 - 14 سنة) و (65 فأكثر) في غضون أقل من 25 عاماً، مما يزيد الأعباء الأسرية والاجتماعية والحكومية، وهذا ما أثر ويؤثر أيضاً على فئة الشباب المعيلة لهم لتأمين احتياجاتهم. كما أدى التوزيع غير المتكافئ لفرص الاستثمار والتطوير بين المناطق داخل البلاد إلى تركز معظم الأنشطة الاقتصادية في مراكز المدن، وتوافر الفرص العمل فيها، حتى أصبحت هذه المناطق مراكز جذب للسكان من المناطق الأقل حظًا في التنمية، لتكون سببًا للهجرة الداخلية. ومن أهم المقترحات: إعطاء المزيد من الاستقلال الإداري والمالي للمشروعات وخاصة الإسكان بالمدن الصغيرة والمتوسطة، وذلك للحد من الهجرة إلى المدن الرئيسية والكبرى في الدولة، ولضمان الإنصاف في توزيع المشاريع والمرافق الكبيرة على المحافظات.

المقدمة:

لا يمكن دراسة عملية التحضر في أي دولة دون دراسة المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية التي لها تأثيرات متبادلة، وكذلك دون دراسة التحولات في المناطق الريفية وعلاقتها بالمدن. وهذا ينطبق بشكل واضح على البلدان النامية، بما في ذلك العراق.

من أهم الآثار السلبية للزيادة السكانية في البلدان النامية هو سوء توزيع السكان وتركزهم في المدن نتيجة الهجرة إليها بسبب الدخل المنخفض، وندرة فرص العمل، ونقص الخدمات، وسوء الأحوال الصحية في المناطق الريفية. ويبدو أنه كلما زاد نمو المدن، زادت الاحتياجات للخدمات المطلوبة من قبل السكان، والأصح تزداد احتياجات الهيكل السكاني المتباين. وقد أظهرت بعض الدراسات أن أهم التحديات التي تواجه إدارة المناطق الحضرية في الآونة الأخيرة هي قدرتها أو إمكانية البلديات فيها على تقديم الخدمات العامة المناسبة لسكانها.

وتؤثر عملية التحضر في تغيير خصائص السكان وتركيبهم العمري والنوعي، وما يتبع ذلك من تأمين الخدمات التي تغطي احتياجات هذه الزيادة، حيث يقوم هذا البحث بدراسة عملية التحضر في العراق وأثرها على التركيب العمري والنوعي للسكان الحضر.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

وفي ضوء الأهداف المشار إليها أعلاه يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما تأثير التحضر في تركيب السكان النوعي والعمري في المدن العراقية؟
- ما التغير الذي طرأ على التركيب السكاني لتلك المدن في ضوء معدلات الزيادة الطبيعية والهجرة خلال العقود الماضية؟
- ما هو انعكاس عملية التحضر على التركيب السكاني للمناطق الحضرية في العراق في مدى استيعاب هذه المدن لهذه التغييرات؟

فرضيات البحث:

- تؤثر عملية التحضر على تركيب السكان العمري والنوعي في المناطق الحضرية في العراق.
- إن التغير في التركيب السكاني للمدن العراقية تم بصورة غير متوازنة في المحافظات نتيجة الهجرة ومعدلات الزيادة الطبيعية.

- تـؤثر عمليـة التحضـر غيـر الموجهـة فـي قـدرة المـدن علـى اسـتيعاب التغيـرات الديموغرافية.

هدف البحث:

يهـدف البحـث إلى معرفـة أثـر التحضـر في التركيـب السـكاني (النـوعي والعمـري) في المنـاطق الحضـرية في العـراق، ومعرفـة مـدى التغير الـذي طـرأ على ذلـك التركيـب خـلال العقود الماضية والعوامل المؤثرة فيه.

أهمية البحث:

تبـرز أهميـة البحـث مـن أهميـة كـون السـكان هـم الثـروة الحقيقيـة لأي بلـد، حيـث أن الإنسـان هـو الثـروة الاقتصـادية الأولى لكـل مجتمـع مـن المجتمعـات، وإن التركيـب العمـري والنـوعي للسـكان يـؤدي دوراً مهمـاً في مختلـف الأنشـطة الاقتصـادية والاجتماعيـة داخـل المـدن. ولهـذا مـن الأهميـة دراسـة عمليـة التحضـر وأثرهـا على التركيب السكاني.

منهج البحث:

اسـتخدم الباحـث المـنهج الوصـفي والمـنهج التحليلـي، وذلـك لوصـف وتحليـل معـدلات نمـو السـكان الحضـر في العـراق والتغيـرات الكميـة والنوعيـة المرافقـة لـه، وعملية التأثير المتبادل.

المبحث الأول: التحضر في العراق:

يقـع العـراق في شـمال شـرق الـوطن العربـي إلى الجنـوب الغربـي مـن قـارة آسـيا ممتـداً مـن دائرتـي عـرض (29 درجـة و 6 دقيقـة) و(37 درجـة و27 دقيقـة) شـمالاً، وبـين خطـي طـول (38 درجـة و39 دقيقـة) و (48 درجـة و36 دقيقـة) شـرقاً. ودوائـر العـرض تشـغل امتـداداً طولـه بـين الشـمال والجنـوب حـوالي 925كـم. أمـا طـول الامتـداد الأفقـي بالنسـبة لخطـوط الطـول فيبلـغ بـين الشـرق والغـرب نحـو 950كـم؛ ممـا يعني تقارب أقصى امتداد أفقي و رأسي.

أمـا حـدود العـراق مـع الـدول المجـاورة، فتحـده مـن الشـمال تركيـا، ومـن الجنـوب الخلـيج العربـي والكويـت والسـعودية، ومـن الشـرق إيـران، ومـن الغـرب سـوريا والاردن والسـعودية. ويبلـغ طـول الحـدود3462كـم منهـا 1300كـم مـع ايـران و 812كـم مـع السـعودية و600كـم مـع سـوريا و377 كـم مـع تركيـا و 195 كـم مـع الكويـت و 178كـم مـع الأردن. يضـاف لهـا60كـم مـع الخلـيج العربـي. أمـا المسـاحة، فمـع اخـتلاف

التقديرات إلا أنها تبلغ بحسب المصادر الرسمية نحو 435052كم 2 بضمنها مساحة المياه الإقليمية البالغة 924كم2، وتتمثل أهمية موقع العراق إذا ما علم أن ارضه تشغل الطرف الشرقي من الهلال الخصيب الذي يبدأ من رأس الخليج العربي ثم يمر بالعراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن (الأنصاري، 1980، ص21).

المطلب الأول: مفهوم التحضر في العراق:

التحضّر، هو عبارة عن تركز جغرافي للسكان والأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية مختلفة، من حيث الشكل والحجم، أو نتيجة تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الأساسية على البيئة المصنفة على أنها حضرية، مما يؤدي إلى انتشار القيم والسلوكيات والأنظمة والمؤسسات الحضرية المختلفة (بوودن، 2004، ص1).

وقد عرّف جيرالد بريز التحضر على أنه: عملية تغيير كمي ونوعي معًا تؤدي إلى العديد من التحولات في خصائص ووظائف المجتمعات المحلية (مدن ، بلدات)، كما يعتقد أن فهم هذه العملية يستدعي ضرورة إجراء مقارنات مختلفة في البلدات أو بين المراكز الحضرية المختلفة في نفس البلد (الضبع، 2003، ص13).

ويستند التصنيف الحكومي لتعريف الحضر إلى أساس إداري، وعلى الرغم من أن المعطيات الإحصائية الرسمية مرتبة في جداول، بحسب سكان المدن والأرياف للوحدات الإدارية المختلفة، فإنها لا تعطي أي تحديد واضح ودقيق لسكان المدن والأرياف. ويشير فحص المعطيات لأصغر وحدة حضرية إلى أن الإحصاء العام للسكان يحدد السكان الحضر، استنادًا إلى الوضعية الإدارية. من هنا، فهو يعتبر كل مكان توجد فيه بلدية، هو مدينة، بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى. أما البلديات، فإما أن تكون مراكز للأقضية أو النواحي. وأصغر وحدة إدارية هي الناحية التي إما أن تكون كليًا ريفية أو تحوي السكان الحضر والريفيين إذا كانت فيها بلدية (فياض، 2022، ص 67).

من الواضح أن تعريف المدينة المعتمد في الإحصاءات الرسمية العراقية تعسفي، ويتضمن العديد من النواقص؛ باعتبار أن الوضع الإداري هو المعيار الوحيد، ولم يتم اعتماد معايير أخرى للتصنيف، مثل حجم السكان والكثافة السكانية ونمط النشاط الاقتصادي. وهناك بعض المناطق التي توصف بأنها حضرية، على الرغم من أنها تتميز بقلة عدد سكانها، وكثير منها لا يمتلك أي سمات

حضرية يمكن التعرف عليها، ويمكن ملاحظة أن هذا التعريف لا يزال مستخدمًا حتى الآن. لذلك، من الضروري تضمين المعايير المذكورة أعلاه في التصنيف الحضري والريفي، أو على الأقل بعضها، لتقريبنا من تحديد ما هو حضري وما هو ريفي، وبالتالي يسهل مهمة إجراء مقارنة بين النمطين. لذلك، سيتم الاعتماد على التصنيف الوارد في الإحصاءات الرسمية العراقية في هذا البحث.

خريطة (1): التقسيمات الإدارية للعراق بحسب المحافظات

المصدر: بالاعتماد على خارطة التقسيمات الإدارية، 2022.

المطلب الثاني: النمو الحضري في العراق:

أولاً – العوامل المؤثرة في التركيب السكاني الحضري في العراق:

هناك عدة عوامل ديموغرافية تؤثر في التركيب العمري والنوعي للسكان الحضر في العراق، وهي:

1- الخصوبة:

تعد العامل الأكثر أهمية في تحديد التركيب العمري للسكان. وكون معدل الوفيات والهجرة يؤثر على جميع الأعمار، أما بالنسبة للخصوبة فهو يضيف أعدادًا من السكان بدءًا من سن الصفر، مع استمرار هذا التأثير على السكان عامًا بعد عام (حسن، 2013، ص 190). وإن ارتفاع معدل الخصوبة يؤدي إلى اتساع قاعدة

الهرم السكاني، خلافاً لما هو عليه الحال في دول منطقة الشرق الأوسط الأخرى، لم تشهد مؤشرات الخصوبة انخفاضاً ملموساً في العراق، ويعود ذلك إلى ارتفاع عمر النساء الذين هم في سن الإنجاب. ويعد العراق من البلدان التي تتميز بمعدل خصوبة عالية، وان خصوبة السكان مرتفعة جداً إذا ما قورنت بالبلدان ذات المستوى العالي للخصوبة. يقدر معدل الخصوبة الكلية للمدة 1950 – 1955، بحدود 7.2، وانخفض إلى 6.7 طفل لكل امرأة للمدة 1980 – 1985، ثم إلى 6 في المدة 1985 – 1990، حتى بلغ 5.7 للمدة 1990 – 1995، ثم انخفض معدل الخصوبة الكلي لعام 2011 إلى 4.6 طفل لكل امرأة، وهي 4.3 في المناطق الحضرية، ترتفع في الريف إلى 5.3 ولادة، وهو أعلى من المعدل العالمي والذي يبلغ 2.6 ولادة. كذلك توجد تباينات محلية في الخصوبة، فهي في مراكز المحافظات أقل من المناطق الحضرية الأخرى 3.8 مقابل 4.2، كما وتتباين مستويات الخصوبة بين المحافظات حيث تبلغ أقصاها في محافظتي ميسان ونينوى 5.4، وأدناها في محافظتي السليمانية وكركوك 2.9 و 3.3 على التوالي، وسجلت محافظات أخرى مستويات خصوبة أقل من المستوى الوطني وهي ديالى والأنبار وبغداد وبابل واربيل، بينما سجلت محافظات أخرى مستويات خصوبة أعلى من المستوى الوطني وهي دهوك وصلاح الدين وكربلاء وواسط والقادسية والنجف وذي قار والمثنى والبصرة (الموجز الإحصائي 2022).

ويمكن تفسير ذلك بهجرة السكان الداخلية إلى المدن لتوافر فرص العمل، وهناك عدد كبير منهم يستقر فيها، إضافة إلى ميل السكان داخل المدن إلى إنجاب عدد أقل من الأبناء، لكن يبقى معدل الخصوبة عموماً مرتفع في المدن العراقية، وهذا ما يسبب الضغط على الموارد والخدمات داخلها، ويخلق العديد من المشكلات التي يصعب حلّها.

وتعطي هذه المؤشرات دليلاً واضحاً على التفاوت في مستوى الخصوبة بين الريف والحضر، حيث يرتفع في الثانية لاعتبارات تتعلق بالقيم الاجتماعية والتقاليد والعادات، ويحدث ذلك من جوانب مختلفة. في الريف يتم الزواج في سن مبكرة ولا سيما بالنسبة للإناث، ورغم الأسباب المذكورة لارتفاع معدلات الخصوبة والولادة إلا أن هناك سبب آخر لا يقل أهمية وهو ظاهرة تعدد الزوجات في الريف، فهو ظاهرة مقبولة وشائعة، حيث يفضل الرجال في الريف الزواج بأكثر من زوجة

واحدة، حتى لو كانت المرأة التي يرغبون في الزواج منها للمرة الثانية قد تزوجت من قبل (الأمر الذي لا يترك مجالاً لبقاء نساء أرامل أو مطلقات بدون زواج لفترة طويلة) والرغبة في تعدد الزوجات والزواج المبكر يحفزها الدافع على إنجاب المزيد من الأطفال، حيث يشكلون في المستقبل قوة عاملة تساعد الوالدين في أداء الأعمال الزراعية، والتي تتطلب في كثير من الأحيان جهودًا دؤوبة وعملًا شاقًا. بالإضافة إلى ذلك، فهي تشكل مصدر أمان وحماية للوالدين وتعزز مكانة الأسرة والعشيرة، لذلك فهي تعد مكسبًا ماديًا ومعنويًا للأسرة الريفية، إضافة إلى الفوارق في الوعي والثقافة العامة بين المجتمعين الريفي والحضري، وكذلك توفر السكن الرخيص والمتاح والبسيط في الريف على حساب المدينة التي يصعب الحصول على سكن فيها مما يضطر الذكور إلى تأخير سن الزواج. إلا أن هذه الصورة تختلف عن واقع الحال في المناطق الحضرية، حيث يتم تأجيل الزواج بسبب الرغبة في مواصلة الدراسة أو بسبب غلاء المعيشة بشكل عام (تحليل الوضع السكاني في العراق 2012).

2- الوفيات:

طرأ انخفاض مستمر في معدل الوفيات بسبب التحسن في خدمات الصحة العامة، فقد انخفضت نسبة الولادات لكل الف شخص من 49 في عام 1960 إلى 48 في عام 1975، ثم إلى 45 في عام 1989، لكن نسبة الوفيات انخفضت بصورة أسرع إذ انخفضت هذه النسبة من 20 بالألف في عام 1960، إلى 14 في عام 1975، ثم إلى 8 في 1989، ثم إلى 4.9 في 2006، وإلى 4 في عام 2011. وقد سجل معدل وفيات الأطفال الرضع لكل الف مولود حي 50 بالألف في عام 1990، وعاود هذا المعدل الارتفاع ليصل إلى 101 عام 1999، وسبب هذا الارتفاع ظروف الحصار الاقتصادي السيئة، ثم انخفض إلى 35 في عام 2006، وإلى 33 بالألف في 2011؛ نتيجة التحسن النسبي في مستويات المعيشة الذي شهده العراق بعد سقوط النظام السابق (الموجز الإحصائي 2022).

شكل (1): أعداد الولادات والوفيات في العراق خلال الفترة 1987 - 2007

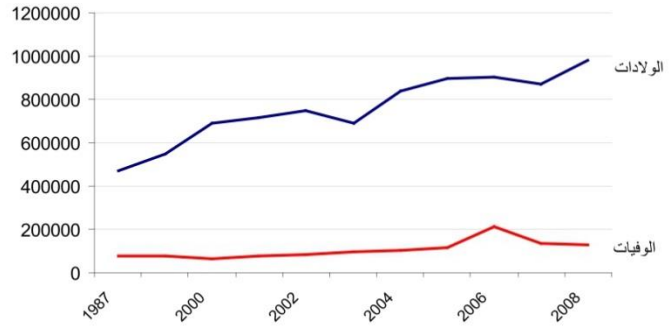

المصدر: تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، 2012، ص 41.

3- الهجرة:

أدى التوزيع غير المتكافئ لفرص الاستثمار والتطوير بين المناطق داخل البلاد إلى تركز معظم الأنشطة الاقتصادية في مراكز المدن، وتوافر الفرص العمل فيها، حتى أصبحت هذه المناطق مراكز جذب للسكان من المناطق الأقل حظًا في التنمية، لتكون سببًا للهجرة الداخلية. وتعد الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية أهم أشكال الهجرة الداخلية في العراق والتي بدأت تتصاعد خلال النصف الثاني من القرن العشرين؛ حيث لعبت الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة والتفاوت في توزيع الخدمات بين الريف والمدينة دورًا مهمًا في ظهور حركة الهجرة بين السكان في نمط مماثل للعديد من دول العالم الثالث منذ منتصف القرن الماضي (الأنصاري، 1980، ص 78).

وقد تناقص سكان الريف بمعدل يزيد عن 1% وهو ما يعد مرتفعاً قياساً لمعدلات النزوح من الريف إلى المدينة على المستوى العربي والعالمي. فالمحافظات الريفية تشهد على الدوام تراجعاً لمعدلات الكثافة السكانية وكانت المحافظات الجنوبية والوسطى من أكثر ضحايا الطرد لسكانها (فياض، 2018، ص 143). إن توسع الحركة السكانية من الريف إلى الحضر ليس فقط بسبب الزيادة السكانية في الريف على أساس نظرية (فائض العمل الزراعي)، ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، واقتصار النشاط الاقتصادي في الريف على الزراعة، فضلاً عن ضعف عوائد العمل الزراعي وهذا ما تكشفه مسيرة الاقتصاد العراقي في تاريخه الحديث

عندما تحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد نفطي ينحاز نمط التنمية فيه للحضر وعلى حساب الريف. وحصلت حركة هجرة داخلية واسعة في العراق وقد تراوحت نسبة حركة الهجرة الداخلية بين 6 - 11% خلال عام 1987. وتأثرت محافظة البصرى بظروف الحرب حيث شهدت نزوحاً كبيراً إلى محافظات أخرى، مما دفعت الظروف الاقتصادية الصعبة في التسعينيات والأوضاع غير الطبيعية التي عاشها العراق بعد عام 2003 أعداداً كبيرة من العراقيين للهجرة الخارجية. وهو ما يؤثر في التركيب النوعي للسكان وخاصة الطبقة العاملة أو الفئة القادرة على العمل، ويعمل على خلق فجوة وخلل بين المحافظات المستقبلة للهجرة والطاردة لها (تحليل الوضع السكاني في العراق 2012).

ثانياً – تحليل أثر هذه العوامل:

إن نسبة السكان الحضر في العراق بقت ثابتة عند 25 في المئة من المجموع الكلي للسكان في المدة 1867 - 1932، على الرغم من ارتفاع سكان المدن من 310 آلاف نسمة إلى 808 آلاف نسمة. وقد بلغ معدل النمو السنوي لسكان المدن نحو 5.7 في المئة في المدة 1957 - 1965، مقارنة بالمعدل الوطني البالغ 3.5 في المئة (تحليل الوضع السكاني في العراق، 2012).

وقد جرى تحوّل المجتمع الزراعي (الريفي) إلى مجتمع حديث حضري في عملية مستمرة، لكنها تسارعت بمعدلات عالية منذ عام 1950، واكتسبت زخماً هائلاً خلال الستينيات والسبعينيات، تغذيها أزمة زراعية في المناطق الريفية، والنمو المستمر لأجهزة الدولة في المناطق الحضرية. وما عاد المجتمع العراقي زراعيًا ولا ريفيًا؛ إذا قسنا هذين التوصيفين بمعايير كمية: نسبة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة سكان الريف إلى سكان المدن. فبدلاً من اندفاع الثروة الحضرية إلى الريف، بدأت تتراكم في الريف واتجهت نحو المراكز الحضرية. وتظهر هذه الظاهرة في الدول النامية بما في ذلك الدول العربية (الأنصاري، 1980، ص 73).

تأثرت الطبقة الوسطى في العراق بشدة وتدهورت دخولها بسرعة منذ بداية التسعينيات؛ نتيجة غزو الكويت، وما صاحب ذلك من فرض عقوبات اقتصادية قاسية على العراق حتى عام 2003 (حسن، 2013، ص 191). ومن الطبيعي أن العوامل المسؤولة عن سرعة التحضر هي الزيادة الطبيعية في عدد سكان المدن التي تتميز بارتفاعها؛ نتيجة لارتفاع معدلات المواليد، وانخفاض معدلات

الوفيات، وكذلك الهجرة الصافية من الريف إلى المدن التي حفزها التفاوت الصارخ في الظروف الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية. ويتمثّل المكوّن الثالث في إعادة تصنيف المدن والأرياف، وبضم المناطق القريبة من المدن إليها، ويبدو أن مساهمة المكوّن الأخير تُعدّ محدودة (سمحة، 2011، ص 509). ففي المدة 1957 - 1965، بلغت مساهمة الزيادة الطبيعية في النمو الحضري 48.1 في المئة، وصافي الهجرة 42.5 في المئة (فياض، 2018، ص 93).

جدول (1): تطور عدد السكان الحضر في المحافظات العراقية خلال المدة (1997 - 2021)

المحافظة	عدد السكان الحضر في 1997	عدد السكان الحضر في 2021
دهوك	300616	1،034،115
نينوى	1264719	2،443،861
السليمانية	974358	1،979،476
كركوك	530926	1،276،114
أربيل	848298	1،668،281
ديالى	478903	870،326
الأنبار	539287	957،393
بغداد	4851348	7،682،136
بابل	565656	1،077،064
كربلاء	392370	880،405
واسط	416678	896،536
صلاح الدين	407074	777،200
النجف	541918	1،135،501
القادسية	397768	799،081
المثنى	195869	408،653
ذي قار	700294	1،452،974
ميسان	421153	887،960
البصرة	1241813	2،552،125
المجموع الكلي	15069048	28،779،201

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، للسنوات 1997 - 2021.

خريطة (2): عدد السكان الحضر في المحافظات العراقية بين عامي (1997 – 2021)

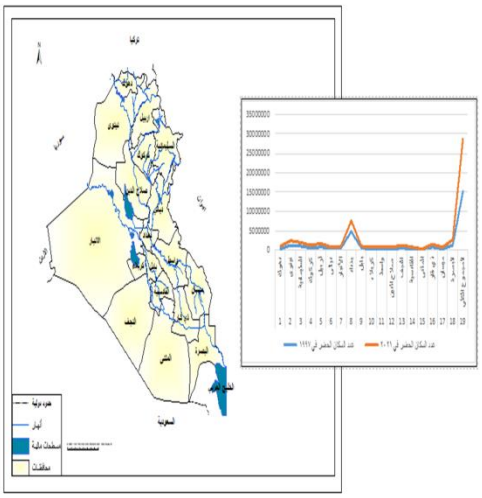

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن معدلات نمو السكان الحضر في العراق يتزايد باستمرار، على حساب انخفاض نسبة سكان الأرياف، وهذا ما يؤثر بوضوح على التركيب النوعي والعمري للسكان في هذه المناطق؛ حيث تضاعف تقريباً عدد السكان الحضر بين عامي 1997 و 2021، ومن المرجح أن يصل عدد السكان الحضر إلى أكثر من 50 مليون نسمة في غضون خمسة وعشرين عاماً، إذا بقي معدل النمو السكاني للمدن العراقية على حاله. وهذا من شأنه أن يهدد البنية التحتية لهذه المدن بالضغط السكاني، وكيفية تأمين الخدمات وفرص العمل لهؤلاء السكان، لذا يجب إيجاد حلول فورية عن طريق التنمية الريفية الشاملة وعم القطاع الزراعي؛ للحد من الهجرة إلى المدن الكبرى ومراكز المحافظات، إضافة إلى نشر ثقافة تنظيم الأسرة داخل المدن للحد من الزيادة السكانية الكبيرة، وانتشار الأحياء العشوائية.

وكانت المحافظات الأكثر زيادة سكانية بين عامي 1997 – 2021، هي دهوك التي ازداد عدد سكانها بأكثر من الضعفين؛ وذلك بسبب الصراع الدائر بين حزب العمال الكردستاني والقوات التركية والذي تسبب بنزوح السكان من القرى إلى مركز المحافظة وأدى إلى ارتفاع نسب البطالة والفقر هناك، ومحافظة كركوك

(نحو 60%) بسبب موقعها، والعاصمة بغداد حيث ناهز عدد سكانها الـ 8 مليون نسمة بسبب تركز الخدمات وفرص العمل.

شكل (2): عدد السكان الحضر في مراكز المحافظات العراقية

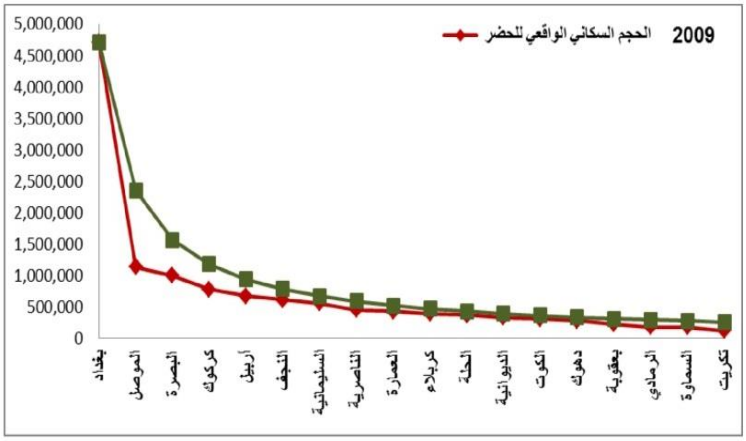

المصدر: تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، 2012، ص 39.

المبحث الثاني: النمو والتركيب السكاني للمدن العراقية:

المطلب الأول: التركيب السكاني (العمري والنوعي) للسكان الحضر في العراق:

تساعد دراسة التركيب العمري والنوعي للمدينة على فهم اتجاهاتهم العامة وتحديد الامكانات العاملة والتي على ضوئها ترسم سياسة تطوير المدينة. كما أن دراسة التركيب العمري والنوعي، لسكان المدينة توضح الملامح الديمغرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً وتحديد الفئات المنتجة التي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي الافراد (سمحة، 2011، ص 505).

أولاً – التركيب العمري للسكان الحضر في العراق:

تعد التغيرات التي تحدث في التكوين العمري للسكان من أهم التطورات السكانية التي تصاحب مراحل التحول الديمغرافي. ويحدث التغيير في التركيب العمري للسكان نتيجة التحول الديمغرافي في الخصوبة والوفيات، وكذلك نتيجة لانتقائية الهجرة للفئات العمرية 20 – 40 سنة (المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق 2020). ويعتبر العمر مقياساً زمانياً لحياة الإنسان، ويمثل الميلاد نقطة البداية بينما تمثل الوفاة نقطة النهاية. ويظهر شكل هذا المقياس في الهرم السكاني

والـذي يعكـس الفئـات العمريـة للسـكان حسـب النـوع (ذكـور، إنـاث). ويعتبـر الهـرم السـكاني في شـكله الآنـي صـورة مقطعيـة ثابتـة توضـح خلاصـة التغيـرات السـكانية والديمغرافيـة في الماضـي. كمـا أن شـكل الهـرم السـكاني يعكـس الكثيـر مـن الأوضـاع والعلاقـات الاجتماعيـة والتغيـرات التـي تحـدث (الأنصـاري، 1980، ص 51). ومـن أجـل فهـم ومعرفـة التبعـات يمكـن تحويـل الهـرم السـكاني إلى صـورة متحركـة ديناميكيـة تعكـس الماضـي والحاضـر والمسـتقبل. وعلـى الـرغم مـن احتمـال ارتفـاع العمـر المتوقـع للسـكان الحضـر في المسـتقبل، فـإن اتجاهـات تركيبـة السـكان العمريـة تبـين ارتفـاع نسـبة الشـباب حتى عـام 2020 لتبـدأ بعـدها بالانخفـاض التـدريجي والطفيـف، نتيجـة تراجـع نسـبة الفئـات صـغيرة السـن، أمـا الفئـات الأكبر عمـراً فإنهـا سـتزيد نسـبتها هي الأخرى (المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق 2020).

انخفـاض معـدل الوفيـات في سـبعينيات القـرن العشـرين، واسـتمرار ارتفـاع معـدلات الخصـوبة، ممـا زاد مـن اتسـاع قاعـدة الهـرم السـكاني، فارتفعـت نسـبة الأطفـال ثـم إلى زيـادة الفئـة الشـابة (15 – 24 عـام)، وبلغـت نسـبة الفئـة العمريـة (15 – 29) نحـو 28% في عـام 2006، وهـذا يعني أن هنـاك ثمانيـة ملايـين شـاب، أي مـا يعـادل جميـع سـكان العـراق عـام 1965. ويمكـن توقـع زيـادة عـدد الشـباب في العـراق خـلال العقـدين القـادمين في ظـل ارتفـاع معـدل الخصـوبة وتتوقـع بعـض الدراسـات أن يصـل عـدد الشـباب في الفئـة العمريـة (15 -24 سـنة) إلى 8.6 مليـون عـام 2025. ممـا فـتح دوراً حيويـاً لشـباب العـراق فـي الحيـاة الاجتماعيـة والسياسـية والاقتصـادية والثقافيـة في المسـتقبل المنظـور. ونتيجـة للانخفـاض في معـدلات الخصـوبة فقـد طـرأ تحـول في الهـرم العمـري والنـوعي للسـكان، فانخفضـت نسـبة صـغار السـن بـين عـامي 1977 – 1997 بنسـبة 4.3% للفئتـين العمـريتين الأدنـى. أمـا الشـباب بعمـر الفئـات الأعلـى منهمـا (15 – 19 و 20 – 24) فقـد زادت بنسـبة 3.2%. أمـا نسـبة كبـار السـن فـإن نسـبة مـن هـم بعمـر 65 سـنة فمـا فـوق قـد انخفضـت بنسـبة 0.4% كنتيجـة مباشرة لتراجع معدل توقع الحياة.

جـدول (2): عـدد السـكان الحضـر مـوزعين على الفئـات العمريـة الـثلاث لعـامي (1997 – 2021)

الفئة العمرية	عدد السكان الحضر عام 1997	عدد السكان الحضر عام 2021
14 – 0	5774022	11074560
64 – 15	8781363	16744640

65 فأكثر	513663	960001

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، للسنوات 1997 - 2021.

من بيانات الجدول السابق، يظهر تضاعف عدد السكان الحضر لفئة صغار السن (0 – 14 سنة) خلال المدة (1997 – 2021)، وهذا يزيد من فتوة السكان ويزيد الأعباء المالية لإعالتهم وتخديمهم بالخدمات التعليمية والصحية وغيرها، مما يزيد العبء الأسري والاجتماعي والحكومي، وهذا يدل على تراجع دور الجهات المحلية والعامة في نشر وسائل تنظيم الأسرة والتوعية بحجم الأسرة الصغيرة التي يستطيع الآباء تعليم وتنشئة الأبناء بشكل سليم، وقد أدت ظروف البلاد الاقتصادية، والحروب والصراعات التي مرت بها دوراً مهماً في هذا الارتفاع.

أما فئة الشباب القادر على العمل، فقد ارتفعت أيضاً بنحو الضعف، وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسب البطالة وانتشار الفقر بكثرة في المدن الكبرى؛ وذلك بسبب قلة فرص العمل.

إضافة للزيادة المستمرة في أعداد كبار السن، بفضل التحسن الذي طرأ على القطاع الصحي وتقديم الخدمات الصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية، وهذا ما يزيد الأعباء أيضاً على فئة الشباب العاملة والمعيلة لهم.

ومما تقدم يتبيّن أن عملية التحضر تؤثر في التركيب العمري للسكان لجهة زيادة عدد الفئات المعالة والتي تحتاج إلى تقديم العديد من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها. إضافة إلى الحاجة المستمرة للتوسع في خلق فرص العمل التي تستوعب أعداد الشباب القادرين على العمل والباحثين عنه.

شكل (3): توزيع السكان الحضر حسب الفئات العمرية العريضة

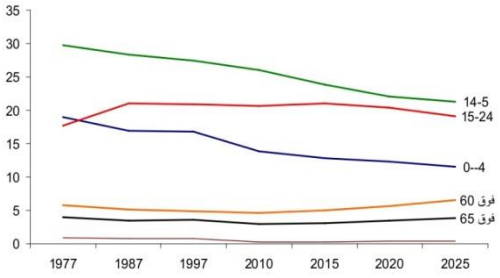

المصدر: تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، 2012، ص 73.

ثانياً - التركيب النوعي للسكان الحضر في العراق:

ويقاس بعدد الذكور لكل 100 من الإناث. تبلغ هذه النسبة في العراق 95 فيما تصل في المراكز الحضرية إلى 93 وفي الريف100. وتتأثر هذه النسبة عادة بالعديد من الظروف أهمها تعرض البلاد إلى الحروب الطويلة في العراق، وهجرة الكثير من الشباب وتعرضهم إلى الحوادث المرتبطة بظروف الأمن المفقود بعد الاحتلال عام 2003 على وجه الخصوص. ومن الطبيعي أن هذه النسبة تختلف بحسب الأعمار. فالولادات تكون فيها الذكور غالبة وبنسبة 105 للذكور مقابل 100 للإناث لكن الكفة تميل لصالح الإناث عند أيام الولادة الأولى لزيادة وفيات الذكور من الأطفال عن الإناث، إلا أن وفيات الإناث تزداد عند عمر الإنجاب ما لم تعادلها وفيات الذكور بسبب الحروب وبعد سن الإنجاب تعود وفيات الذكور بالتزايد مقابل تراجعها لدى الإناث فتتزايد المعمرات الإناث مقابل قلة المعمرين من الذكور.

جدول (3): عدد السكان الحضر حسب المحافظات ذكوراً وإناث لعامي (1997 – 2021)

المحافظة	عدد السكان الحضر الإناث في 1997	عدد السكان الحضر الذكور في 1997	عدد السكان الحضر الإناث في 2021	عدد السكان الحضر الذكور في 2021
دهوك	146099	154517	516.458	517.657
نينوى	627345	637374	1.192.534	1.251.327
السليمانية	479384	494974	991.065	988.411
كركوك	266607	264319	634.996	641.118
أربيل	421604	426694	824.708	843.573
ديالى	238061	240842	433.186	437.140
الأنبار	267231	272056	464.668	492.725
بغداد	2412546	2438802	3.792.484	3.889.652
بابل	282805	282851	535.259	541.805
كربلاء	198374	193996	436.967	443.438
واسط	210017	206661	443.793	452.743
صلاح الدين	204104	202970	385.533	391.667
النجف	273953	267965	569.135	566.366
القادسية	201216	196552	396.756	402.325
المثنى	99530	96339	201.247	207.406
ذي قار	357273	343021	724.565	728.409

ميسان	214609	206544	443.672	444.288
البصرة	625780	616033	1.268.090	1.284.035
المجموع الكلي	7526538	7542510	14.255.116	14.524.085

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، للسنوات 1997 - 2021.

خريطة (3): توزع السكان الحضر بحسب النوع على المحافظات العراقية في عام 1997

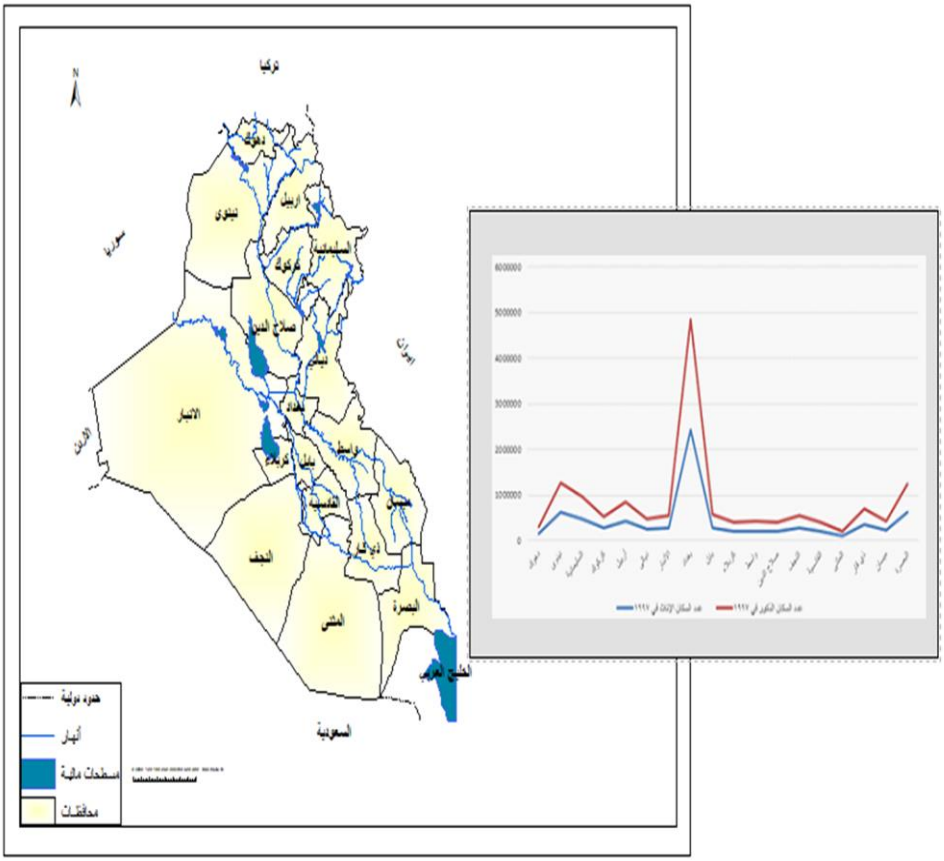

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

يتبين من الجدول رقم (3) ومن خلال دراسة تركيبة السكان في مناطق الحضر بحسب النوع، أن هنالك توازنًا ديموغرافيًا ما بين الذكور والإناث بين عامي (1997-2021) مع وجود بعض التأثيرات الطفيفة، نتيجة عامل الهجرة الخارجية، ولاسيما الذكور بعد عام 2003، حيث بلغ معدل نمو السكان الحضر للكلي للذكور بين

عـامي (1997- 2021) 4.67% ، في حـين بلـغ معـدل نمـو السـكان الحضـر الكلي للإنـاث بـين عـامي (1997- 2021) 4.8 %. ، ومـن المتوقـع انخفاضـها إلـى 1.65% للـذكور، و1.69% للإنـاث في غضـون خمسـة وعشـرين عاماً. ويعـزى ذلـك إلى الظـروف التي مـر بهـا العـراق ومـازال يعـاني إلى يومنـا هـذا مـن ويـلات الحـروب والحصـار والإرهـاب. حيـث تعرضـت المؤسسـات الاقتصـادية للتـدمير، إضـافة إلى الطـابع الريعي للاقتصـاد، حيـث تعتمـد ميزانيـة الـدول بشـكل كبيـر على عائـدات الـنفط، كمـا يعـود ذلـك إلـى أن الإحصـاءات الحيويـة تؤكـد على أن نسـبة الوفيـات تـزداد بـين الإنـاث حـديثي الـولادة عنهـا بـين الـذكور. ويقـل الفـرق بـين النسـبتين كلمـا تقـدم العمـر، إذ تبـدأ نسـبة النـوع في التنـاقص بسـبب ارتفـاع معـدلات وفيـات الـذكور عـن الإنـاث. وهـذه ظـاهرة ديموغرافيـة تعرفهـا كـل المجتمعـات ويبـدو أنهـا مرتبطـة بعوامـل بيولوجيـة تقلـل مـن مقاومـة الـذكور في الأعمـار المبكـرة لأمـراض الطفولـة بالمقارنـة مـع الإنـاث. ولـذا فـأن الزيـادة العدديـة المبدئيـة في الـذكور تهـبط بـاطراد إلى أن يزيـد عـدد الإنـاث على الـذكور في الأعمـار المتقدمـة. وبنـاء عليـه يمكـن القـول، تتـأثر نسـبة النـوع في المجتمعـات ومنهـا العـراق زيـادةً ونقصاناً ببعض العوامل التي أهمها:

أ- الهجرة الوافدة أو المغادرة لكل من الذكور والإناث.

ب- تباين معدل الوفيات بالنسبة لكلا النوعين في الأعمار المختلفة.

ج- الأخطاء في البيانات التي يشملها التعداد مثل النقص في تسجيل عدد الإناث.

د- الحروب التي تؤدي إلى زيادة كبيرة في وفيات الذكور.

وكانـت المحافظـات الأكثـر زيـادة في معـدلات النمـو السـكاني للـذكور والإنـاث بـين عـامي 1997 – 2021، هـي دهـوك التـي ازداد معـدل نموهـا السـكاني % 9.48 للـذكور، و9.01% للإنـاث. أي أن الإنـاث تضـاعف بشـكل أكبـر مقارنـة بالـذكور، وذلـك كمـا أسـلفنا الـذكر، بسـبب الصـراع الـدائر بـين حـزب العمـال الكردسـتاني والقـوات التركيـة والـذي تسـبب بوفـاة العديـد مـن الشـباب، أو نـزوحهم مـن القـرى إلى مركـز المحافظـة وأدى إلى ارتفـاع نسـب البطالـة والفقـر هنـاك، العاصـمة بغـداد حيـث نـاهز عـدد سـكانها الـ 8 مليون نسمة بسبب تركز الخدمات وفرص العمل.

في حـين كانـت المحافظـات الأقـل زيـادة في معـدلات نمـو سـكان الحضـر للـذكور والإنـاث بـين عـامي (1997- 2021)، هـي بغـداد التـي ازداد معـدل نمـو سـكان الحضـر للذكور بمعدل 3.29%، وللإناث بمعدل 3.40 %.

وبالمجمل تدل الإحصاءات الحيوية على أن نسبة الوفيات تزداد بين الإناث حديثي الولادة عنها بين الذكور. ويقل الفرق بين النسبتين كلما تقدم العمر، إذ تبدأ نسبة النوع في التناقص بسبب ارتفاع معدلات وفيات الذكور عن الإناث. وهذه ظاهرة ديموغرافية تعرفها كل المجتمعات ويبدو أنها مرتبطة بعوامل بيولوجية تقلل من مقاومة الذكور في الأعمار المبكرة لأمراض الطفولة بالمقارنة مع الإناث. ولذا فأن الزيادة العددية المبدئية في الذكور تهبط باطراد إلى أن يزيد عدد الإناث على الذكور في الأعمار المتقدمة.

وتتأثر نسبة النوع في المجتمعات زيادةً ونقصاناً ببعض العوامل التي أهمها:

أ-الهجرة الوافدة أو المغادرة لكل من الذكور والإناث.

ب-تباين معدل الوفيات بالنسبة لكلا النوعين في الأعمار المختلفة.

ج-الأخطاء في البيانات التي يشملها التعداد مثل النقص في تسجيل عدد الإناث.

د-الحروب التي تؤدي إلى زيادة كبيرة في وفيات الذكور.

الخاتمة والنتائج:

1- نمى عدد السكان الحضر في العراق بشكل مستمر منذ عام 1997، وقد كان هذا النمو يتم على حساب عدد سكان الريف، وهذا ما أدى إلى تطورات مهمة في التركيب السكاني (العمري والنوعي) في المناطق الحضرية، ومن المرجح أن تستمر الزيادة في عدد سكان الحضر لتصل إلى أكثر من 50 مليون نسمة في عام 2045، وهذا ما يؤدي إلى استنزاف والضغط على الخدمات في المدن، ويؤثر في قدرتها على الاستيعاب، وزيادة نسب التلوث فيها. وقد شهدت محافظات دهوك وكركوك وبغداد أعلى المعدلات لنمو عدد السكان، بسبب عدة عوامل أهمها الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية، فيما كانت بقية المحافظات تنمو بمعدلات متشابهة.

2- تؤثر عملية التحضر على التركيب العمري للسكان، حيث طرأت تغيرات بنيوية وكمية على التركيب العمري للسكان الحضر في العراق خلال الفترة (1997 - 2021)، حيث تضاعفت أعداد الفئات المعالة (0 - 14 سنة) و (65 فأكثر) مما يزيد الأعباء الأسرية والاجتماعية والحكومية، وهذا ما أثر ويؤثر أيضاً على فئة الشباب المعيلة لهم لتأمين احتياجاتهم.

3- أدى التوزيع غير المتكافئ لفرص الاستثمار والتطوير بين المناطق داخل البلاد إلى تركز معظم الأنشطة الاقتصادية في مراكز المدن، وتوافر الفرص العمل فيها، حتى أصبحت هذه المناطق مراكز جذب للسكان من المناطق الأقل حظًا في التنمية، لتكون سببًا للهجرة الداخلية. وتعد الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية أهم أشكال الهجرة الداخلية في العراق والتي بدأت تتصاعد خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وقد تناقص سكان الريف بمعدل يزيد عن 1% وهو ما يعد مرتفعاً قياساً لمعدلات النزوح من الريف إلى المدينة على المستوى العربي والعالمي. وشهدت المحافظات الريفية تراجعاً لمعدلات الكثافة السكانية وكانت المحافظات الجنوبية والوسطى من أكثر ضحايا الطرد لسكانها. وحصلت حركة هجرة داخلية واسعة في العراق وقد تراوحت نسبة حركة الهجرة الداخلية بين 6 - 11% خلال عام 1987.

4- من خلال تحليل نتائج الدراسة يتبيّن أن هنالك توازنًا ديموغرافيًا ما بين الذكور والإناث بين عامي (1997- 2021) في المناطق الحضرية في العراق، مع وجود بعض التأثيرات الطفيفة، نتيجة عامل الهجرة الخارجية، ولاسيما الذكور بعد عام 2003، حيث بلغ معدل نمو السكان الحضر للكلي للذكور بين عامي (1997- 2021) 4.67% ، في حين بلغ معدل نمو السكان الحضر الكلي للإناث بين عامي (1997- 2021) 4.8 %، ومن المتوقع انخفاضها إلى 1.65% للذكور، و1.69% للإناث في غضون خمسة وعشرين عاماً.

المقترحات:

1- إعطاء المزيد من الاستقلال الإداري والمالي للمشروعات ولا سيما الإسكان بالمدن الصغيرة والمتوسطة، وذلك للحد من الهجرة إلى المدن الرئيسية والكبرى في الدولة، ولضمان الإنصاف في توزيع المشاريع والمرافق الكبيرة على المحافظات.

2- على مؤسسات الدولة بشكل عام ودوائر الاستثمار بشكل خاص توجيه المستثمرين إلى المراكز الحضرية الأصغر التي تشهد نموًا سكانيًا وعمرانيًا سريعًا، في محاولة لتحفيز الاستثمار فيها، مما يؤدي إلى التأثير الإيجابي على الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية فيها، مما يخلق المزيد من فرص العمل لسكانها والحد من الهجرة.

3- إصدار قانون لإنشاء وحدات معلومات إحصائية في كل مدينة تتضمن البيانات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية اللازمة للسكان.

4- الوقوف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية ومحاولة تحسين هذه الظروف للحد من الهجرة نحو المدن والحفاظ على الأرياف.

5- العمل على زيادة دعم السكن الريفي بجميع صيغه؛ للمساعدة على الاستقرار بالريف وعدم النزوح إلى المدن.

المصادر والمراجع:

1. الأنصاري، فاضل. مشكلة السكان: نموذج القطر العراقي. وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1980.
2. بوودن، عبد العزيز. التحضر في الجزائر. الباحث الاجتماعي، 2004.
3. تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، 2012.
4. سمحة، موسى. أثر التحضر في التركيب السكاني للمدن الأردنية: توقعات المستقبل والحاجات الأساسية. مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 3+4، 2011.
5. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.
6. حسن، رحيم كاظم. قياس أثر التركيب العمري للسكان على الناتج المحلي الإجمالي في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 72، 2013.
7. الضبع، عبد الرؤوف. علم الاجتماع الحضري - قضايا و إشكاليات -، ط1، 2003.
8. فياض، هاشم نعمة. نمو سكان المناطق الحضرية في العراق وآثاره الاجتماعية والاقتصادية. مجلة عمران، المجلد 11، العدد 41، 2022.
9. فياض، هاشم نعمة. مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة عمران. مجلد 7، العدد 26، 2018.
10. المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق، التقرير التحليلي 2020 . بغداد: 2020.
11. الموجز الإحصائي 2022، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية النشر والعلاقات.

A geographical analysis of the impact of urbanization on the gender and age structure of the urban population in Iraq for the period (1997-2021)

Wadian Rasim Masir Al-Shammari

Babylon Education Directorate

Ministry of Education

widyanalshammary@gmail.com

Keywords: human geography, urbanization. Demographics

Summary:

The study of the age and qualitative composition of the city helps to understand their general trends and identify the working potential. against which the city development policy is drawn. The study of the age and qualitative composition of the city's population clarifies the demographic features of the society. male and female. and identifies the productive categories that bear the burden of supporting the rest of the individuals. The aim of the research was to find out the impact of urbanization on the population structure (qualitative and age) in urban areas in Iraq. and to find out the extent to which that structure has changed over the past decades and the factors affecting it. The research reached several results. the most important of which is: the impact of the urbanization process on the age structure of the population. where the numbers of dependent groups (0-14 years) and (65 and over) have doubled in less than 25 years. which increases family. social and government burdens. and this has also affected and affects the group of young people who depend on them to secure their needs. The uneven distribution of investment and development opportunities among the regions within the country has led to the concentration of most economic activities in city

centers، and the availability of employment opportunities in them، so that these areas have become centers of attraction for residents from areas less fortunate in development، to be a reason for internal migration. One of the most important proposals is to give more administrative and financial independence to projects، especially housing in small and medium-sized cities، in order to reduce migration to the main and major cities in the country، and to ensure fairness in the distribution of large projects and facilities to the governorates.